

وحدة تحليل السياسات*

معنى إعلان جماعة الإخوان المسلمين تنظيمًا إرهابيًا**

* وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
** ورقة تقدير موقف.

بإعلانها جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية"، دقت الحكومة المصرية المِحنة مسمارًا أخيرًا في نعش أيّ تسوية سياسية، قد تفضي إلى رَأْب الصدع العميق الذي ضربَ المجال السياسي المصري في المرحلة الانتقالية، ووصل إلى قِمته في انقلاب ٣ تمّوز / يوليو ٢٠١٣. وقد جاء القرار بعد يومين من وقوع انفجارٍ استهدف مبنى مديرية أمن المنصورة في محافظة الدقهلية، أفضى إلى مقتل العشرات من عناصر الأمن وجرحهم.

وكانت جماعة "أنصار بين المقدس" السلفية التي تنتشر في مدن شمال سيناء وقراه، وتحظى بدعمٍ قبليٍّ ومحليٍّ هناك، قد أعلنت مسؤوليتها عن العملية في بيانٍ نُشرَ على الإنترنت، وتداولته بعض وسائل الإعلام، وعدّت العملية ردًّا على محاربة "النظام المرتدّ الحاكم الشريعة الإسلامية". وكانت هذه الجماعة قد استهدفت من قبل جنود الجيش المصري في سيناء، وبعض عناصر الأمن، إضافةً إلى محاولة اغتيال وزير الداخلية المصري محمد إبراهيم في الخامس من أيلول / سبتمبر الماضي.

وعلى الرغم من إعلان جماعة "أنصار بين المقدس" التي تُعدّ خصمًا أيديولوجيًا لجماعة الإخوان المسلمين وسبق لها أن "كفرت" الرئيس المعزول محمد مرسي، مسؤوليتها عن استهداف مديرية أمن المنصورة، استغلّت الحكومة المصرية المِحنة الحادث من أجل اتّخاذ خطوة جذرية ذات أبعاد خطيرة، وهي اتّهام جماعة الإخوان المسلمين بالمسؤولية عن التفجير، وتصنّفها بناءً عليه "جماعة إرهابية" في الداخل والخارج، في قرارٍ يهدف إلى القطع كليًا مع الجماعة وإقصائها عن المجال السياسي، واستئصالها من المشهد السياسي المصري.

ظروف صدور القرار

خرج نائب رئيس الوزراء في الحكومة المصرية المعينة عقب الانقلاب العسكري، مساء يوم الأربعاء ٢٥ كانون الأول / ديسمبر؛ ليعلن قرار حكومته تصنيف جماعة الإخوان المسلمين "جماعة إرهابية" في الداخل والخارج. وقرأ القرار وزير ناصري بطريقة حماسية لا تخلو من الاستعراض. وهدف إلى استغلال المناخ المعادي للديمقراطية، لتمرير قرارٍ جرى التمهيد له قبل انفجار الدقهلية؛ إذ سبق أن هدّدت الحكومة في أكثر من مناسبة بحظر تنظيم جماعة الإخوان المسلمين، وعدّه إرهابيًا.

وما يؤيد هذا الاستنتاج أنّ وسائل إعلامٍ وصحفًا مصريةً وعربيةً، بعد انفجار الدقهلية في ٢٤ كانون الأول / ديسمبر، عمدت إلى تناقل نسخةٍ مزيفةٍ من بيان "أنصار بين المقدس" جرت الإشارة فيها إلى أنّ التفجير كان ردًّا على أحداث العنف التي تشهدها مصر ضدّ أعضاء جماعة الإخوان المسلمين^(١)، مع أنّ البيان الأصلي لم يأت على ذكرهم بل ركّز على اتّهام النظام بالكفر ومحاربة الإسلام واستباحة دماء المسلمين.

كانت الحكومة المصرية المعينة قد استبقت إصدار القرار باتّخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف استئصال جماعة الإخوان المسلمين، ومعاقبة المتعاطفين معها أو رافضي الانقلاب العسكري، وجملة القوانين التي تقيد الحريات العامة

وكانت الحكومة المصرية المعينة قد استبقت إصدار القرار باتّخاذ مجموعة من الإجراءات التي تستهدف استئصال جماعة الإخوان المسلمين، ومعاقبة المتعاطفين معها أو رافضي الانقلاب العسكري، وجملة القوانين التي تقيد الحريات العامة؛ فبعد مجزرة رابعة العدوية التي تُعدّ أعنف مجزرة دموية ضدّ اعتصامٍ سلميّ في التاريخ المصري الحديث، توالى القرارات الإدارية والممارسات الأمنية التي سعت إلى الإجهاز على معارضي الانقلاب العسكري، ابتداءً من قرار المحكمة الإدارية حلّ جماعة الإخوان المسلمين ومصادرة أموالها المنقولة وغير المنقولة في أيلول / سبتمبر الماضي، ومرورًا بإطلاق جملة من الأحكام القضائية التي شملت حتّى الطلبة والقاصرين ونشطاء حركات سياسية ساهمت في إشعال ثورة ٢٥ يناير مثل "حركة ٦ أبريل"، وانتهاءً بملاحقة القضاة الرافضين سياسات النظام العسكري والتحضير لمحاكمتهم.

ولم تساهم وسائل الإعلام المصرية وبعض وسائل الإعلام العربية المعادية للثورة في شحن الأجواء بخطابٍ فاشستي ضدّ الإسلاميين

١ للاطلاع على النسخة المزيفة من البيان، راجع: بوابة أخبار اليوم، ٢٤/١٢/٢٠١٣، على الرابط:

<http://goo.gl/Mu1Q7p>

للاطلاع على النسخة الأصلية للبيان، راجع الرابط التالي:

<http://alplatformmedia.com/vb/showthread.php?s=dad49e20560fe106c9ce51a0e4322a0d&t=33959>

